

افتتح معرض التصميم الداخلي في جمعية المهندسين بمشاركة 50 شركة ومؤسسة

صفر: على الشركات التفاعل مع قضايا المجتمع ودعم المنتج المحلي



الوزير صفر في جناح دار أسامة بوخمسين



صفر والقحطاني والمطيري في افتتاح المعرض

المعمارية والتصميم الداخلي والخارجي المختلف المنتجات التي من خلالها ينفذ المصمم ابداعاته وابتكاراته على أرض الواقع، وأضاف أن المعرض منفرد بتخصصه فهو الأول من نوعه، وتوافرت فيه كل سبل النجاح من خلال الدعم الذي لقيه رسمياً من رأي المعرض ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة للجمعية ورابطة الممارسين، وشعبياً من خلال الشركات المتنوعة والمكاتب الهندسية التي تشارك فيه.

عمل مبدع

وأكد المدير العام والشريك في مجموعة أد ماير فور سي للتسويق وتنظيم المعارض والمؤتمرات ياسر الشعلان: أن الحضور الحاشد ورفيع المستوى يدل على العمل المبدع الذي حرص المهندسون الكوييتيون على إنجازه بالتعاون مع أد ماير، لافتاً إلى أن الاستعدادات الكبيرة والمبكرة أثرت هذا الافتتاح الكبير والحضور رفيع المستوى، ويسعدنا أن يثمر تعاوننا مع جمعية المهندسين ورابطة الممارسين الكوييتية ورعاية د. فاضل صفر ورعاية ومشاركة نحو 50 شركة من مختلف التخصصات المعمارية والتصميم الداخلي والخارجي، هذا النجاح المميز.

وزاد أننا حرصنا على أن يكون هذا المعرض خطوة هامة على تحقيق أهداف الجمعية والرابعة في خدمة المجتمع والدولة والمهندسين والمهندسات وأن يسهم في تحقيق الأهداف التي تنتهدها جميع الشركات والجهات المساهمة والمشاركة فيه.

شركات القطاع الخاص التي نعول كثيراً على تفعيل دورها في خدمة المجتمع والمهنة والمهندسين بالتزامن مع تحقيق أهدافها.

نهضة معمارية

وأوضح القحطاني أن هذا المعرض يجسد على أرض دوراً مهماً من أدوار الجمعية التي تقوم بها في توسيع بقعة المشاركة للقطاع الخاص في النهضة المعمارية في البلاد، وتسليط الضوء على أحدث ما ابتكره وصممه الممارسون والاستفادة منه بما يتواءم ويحفظنا المحلية، ويتناسب واحتياجات المجتمع والدولة، مثنياً على دعم وزير الأشغال العامة وزير الدولة للشؤون البلدية د. فاضل صفر غير المحدود لكل فعاليات جمعية المهندسين الكوييتية.

محاكاة للبيئة

ومن جانبه قال رئيس رابطة الممارسين م. مزيد المطيري أننا حرصنا على أن يخرج المعرض الأول لنا في شكل جمالي وان المصمم الفني والمعماري والإبداع في التصميم هما الأساس لهذا المعرض، فعمدنا على أن تكون المشاركة متنوعة من مختلف الشركات الوطنية ذات العلاقة فسدنا إلى مشاركة مصممين عالميين قادرين على محاكاة البيئة المحلية وتلبية احتياجات الأسرة الكوييتية، وتوفير باقة من الشركات التي تروج لعلامات تجارية تلبى جميع احتياجات العملية

العناصر ذات العلاقة بالعملية المعمارية تحت سقف واحد بالإضافة إلى نخبة من الشركات الوطنية المتميزة ليسهموا جميعاً في دعم العمل التطوعي الهندسي.

عمل تطوعي

وأضاف القحطاني: أننا في جمعية المهندسين دأبنا ومنذ سنوات عدة على دعم جميع المشاريع التي يبادر بها زملاؤنا وزميلاتنا المتطوعون في مختلف الروابط واللجان، ويأتي دعمنا لهذا المعرض في هذا الإطار لتفعيل الخدمات للمهندسين وللمجتمع بشكل عام واستنهاض الطاقات البشرية واستثمار الخبرات المهنية وخلق بيئة صحية تشجع على الابتكار وتفعيل روح المشاركة والتطوع، وتعتمد الشفافية والبرومية في الأداء من خلال عمل مؤسسي منطقي متواصل متكامل ومنبثق من أخلاقيات المهنة الهندسية.

وزاد أن معرض العمارة والتصميم «إن أند أوت» يعد خطوة نوعية جديدة على طريق خدمة المجتمع والمهنة فهو أول معرض يقيمته الجمعية في أروقتها وتنصب له قاعة خاصة للاستفادة من الموقع المتميز وسط العاصمة الكويت لجمع هذا الحشد الكبير من الشركات والمكاتب الهندسية والمواطنين حيث يوجد المهندسون والمهندسات فهذه الخطوة نوعية في جعل مختلف شرائح المجتمع تتوجه إلى الجمعية، فهدفتنا هو أن تقام الأحداث وتنظم المناسبات التي يبدع المهندسون والمهندسات في ابتكارها إلى ورقة الجمعية مساهمة من

كتب باسم رشاد

طالب وزير الأشغال العامة وزير البلدية د. فاضل صفر جميع الشركات والمواطنين التفاعل مع القضايا التي تهم المجتمع مثل استخدام أجهزة ترشيد الطاقة والمياه.

وقال صفر في تصريحات صحفية على هامش افتتاحه معرض العمارة والتصميم وتنسيق المواقع الداخلية والخارجية «إن أند أوت» بمشاركة لأكثر من 50 شركة إن المعرض استطاع أن يوفر العديد من الخيارات المطروحة للمواطنين وذلك من خلال البحث عن كيفية البناء والتصميم واستغلال المساحات في المنازل، لافتاً إلى أن هذا المعرض يتميز بأنه يقدم أشياء حديثة لم يتم تقديمها من قبل في المعارض الأخرى.

وزاد صفر أن مشاركة مؤسسات مالية في المعرض تسهم في توفير التمويل اللازم لبرواد المعرض، لافتاً إلى أن الشركات عليها أن تتجه إلى ما ينفع العملاء ويدعم الثقة في المعرض في السوق المحلي.

وشدد الوزير صفر أنه لاحظ أن الشركات المشاركة في المعرض لم توفر ما يحتاج له المعاقون من وسائل وتسهيلات بحيث يمكن استخدام كل ما كان متوافراً في المعرض أصلاً أن يتم مراعاة ذلك مستقبلاً. من جانبه قال رئيس جمعية المهندسين طلال القحطاني أن المعرض يعد ابداً من زملائنا في رابطة الممارسين الكوييتية حيث اصروا على إقامة هذا المعرض الهندسي المتخصص للمساهمة في توعية المجتمع وجمع كل

القحطاني: معرض

«إن أند أوت»

خطوة نوعية

جديدة لخدمة

المجتمع والمهنة

المطيري: المعرض

متفرد في تخصصه

وتوافرت له جميع

سبل النجاح

معرفي: نقدم مبادرتي خور الديرة وجزيرة فيلكا هدية للكويت

وزير الأشغال وزير البلدية يشيد بجناح دار أسامة بوخمسين للاستشارات الهندسية

وهي تعد من الحوزات العلمية بالإضافة إلى تطوير مدينة النجف الجديدة، وهاتان المبادرتان يتم تنفيذهما في دولة العراق الشقيقة. بالإضافة إلى مشروع خور مارينا العقيلة وهو ملك لشركة العقيلة ونحن في المراحل الأخيرة للمشروع. وزاد معرفي أن الجناح ضم مجسماً لبرج كريستال والحائز على جائزة واشنطن لأفضل تصميم معماري في أميركا وقد تم تنفيذ التصميم بالتعاون مع المكتب الاستشاري العالمي HOK وسيكون أول برج من نوعه في الكويت يكون فيه حديقة معلقة في وسط البرج.

يصل طولها 7 كيلو مترات إلى 14 كيلو متراً على جانب الخور لافتاً إلى أن الدار تنتظر تفعيل هذه المبادرة مستقبلاً خاصة بعد صدور قانون B.O.T الجديد. واستطرد م. معرفي إلى أن دار أسامة تقدم مبادرة ثانية وهي جزيرة فيلكا والتي نسعى لأن تكون جزيرة كاملة متكاملة تضم جميع الأنشطة وقاعات الاحتفالات وأكوا بارك وفنادق ومؤتمرات وتشهد المبادرة مزجاً بين عبق وروح الكويت القديمة والتطور العمراني الحديث. وأشار م. معرفي إلى أن الجناح يضم مجموعة من المخططات للشوارع التي نفذتها الدار منها مخطط تطوير مدينة العلوم الإسلامية في النجف

وقد أثنى المهندس معرفي على دور القائمين في رابطة الممارسين وجمعية المهندسين على نجاح المعرض لافتاً إلى أن دار أسامة بوخمسين تؤكد من خلال مشاركتها على دعم جمعية المهندسين في جميع المشروعات والمعارض التي تنظمها، وزاد أن دار أسامة بوخمسين للاستشارات الهندسية تقدم العديد من المبادرات من أهمها مبادرة خور الديرة وهو من المبادرات التي تقدمها الدار هدية لدولة الكويت حيث ستساهم هذه المبادرة في توفير 20 ألف فرصة عمل بالإضافة إلى المساعدة في توفير مواقف سيارات لنحو 20 ألف سيارة في منطقة الحزام الأخضر التي

أشاد وزير الأشغال العامة وزير الدولة للشؤون البلدية د. فاضل صفر بجناح دار أسامة بوخمسين للاستشارات الهندسية حيث استمع إلى شرح وافٍ من المهندس عبدالله معرفي مدير إدارة العلاقات العامة في الدار حول أهم المشاريع والتصاميم التي قامت الدار بتصميمها.

كما عرض م. معرفي على الوزير صفر وطلال القحطاني التطوير الذي قامته دار أسامة بوخمسين على مبنى جمعية المهندسين الكوييتية بما يتماشى مع التطور العمراني الذي تشهده البلاد ويتواءم مع تاريخ الجمعية ودورها في خدمة المجتمع.

أكد أن الظاهرة محدودة جداً على المستوى المحلي

باقر: الكويت من أوائل الدول العربية تطبيقاً للتدابير البنكية في مكافحة غسيل الأموال



جانب من جلسات مؤتمر مكافحة غسيل الأموال (تصوير عبداللطيف قعدان)

رئيس مكتب مكافحة عمليات غسيل الأموال في وزارة التجارة الشيخ نمر المالك الصباح، عمليات غسيل الأموال بأنها «كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها أو التصرف فيها أو ادارتها أو حفظها أو استبدالها أو ايداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو الذاعب في قيمتها، إذا كانت متحصلة من جريمة مع العلم بذلك، متى كان القصد من السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو كيفية التصرف فيه أو حركته أو ملكته أو التعلل به كالتعلل به أو المشاركة في ارتكاب أي فعل من تلك الأفعال أو الشروع في ارتكابه». وقال: واستناداً لقانون رقم 35 لسنة 2002 صدر القرار الوزاري رقم 284 لسنة 2003 بتأسيس مكتب مكافحة عمليات غسيل الأموال واعتماده بالهيكل التنظيمي للوزارة وذلك للإشراف والرقابة والمتابعة والتدقيق على السجلات التجارية والمالية لأنشطة الصرافة والذهب والتأمين والاستثمار والمعادن والسلع الثمينة وغيرها من المؤسسات المالية وغير المالية «غير خاضعة لرقابة البنك المركزي» ولتعزيز كفاءة وفعالية عمل المكتب ولتعزيز اختراقات في مهامه فقد تم ضم المكتب إلى قطاع وكيل وزارة التجارة والصناعة مباشرة في الهيكل التنظيمي للوزارة.

عليها من قبل الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية، وبالتالي أصبحت منطقة الخليج مستهدفة وجاذبة لعمليات غسيل الأموال من حيث كونها بيئة مواتية تتوافر لها بنية أساسية من مطارات وموانئ وطرق دولية ووجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي تنشط بوجاهة المخدرات حيث أصبحت تمثل بعض هذه العمالة نواة لعصابات لممارسة الجريمة المنظمة. وبالتالي أصبحت الجهود الحالية لدول الخليج مكافحة عمليات غسيل الأموال تحتاج لمزيد من التطوير والتكيف.

«هدف استراتيجي»

واختتم باقر كلمته بالقول: إن أماننا تطلعا اقتصادياً مهماً نطمح إلى تحقيقه رغم كل الظروف العالمية والإقليمية التي تحيط بنا، وهذا التطلع يمثل هدفاً استراتيجياً مهماً يتحمل في جعل الكويت مركزاً مالياً وخدمياً وتجارياً، واعتقد أن ذلك سيحتاج إلى جهود مضاعفة خاصة في إطار ما يشهده العالم من أزمات مالية واقتصادية ومن انخفاض واضح في أسعار النفط، ما يجعلنا في حاجة لاستمرار دعم جهودنا في مكافحة عمليات الإنجازات الاقتصادية في المستقبل بدور، عرف

من عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب من خلال التعامل في السوق والحصول على بيانات ومعلومات وأقية عن التعامل. في السياق ذاته قال باقر: إن الكويت تفخر بتأسيس وحدة التحريات المالية الكوييتية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما لقي على عاتق المؤسسات المصرفية والمالية والجهات الحكومية والشركات والأفراد التزامات تهدف لمحاربة هذه الجرائم، مع وجود مشاركة شعبية في الكويت من خلال أنشطة الجمعيات الوطنية في هذا المجال.

«رقابة شديدة من المركزي»

ولفت باقر إلى وجود رقابة شديدة من قبل الجهات المسؤولة وخصوصاً بنك الكويت المركزي الذي تمكن من سرعة تطوير اساليب رقابية فعالة وحديثة واتخاذ إجراءات صارمة تجاه المعاملات الضخمة، كما ترد للبنك أولاً بأول أخطارات كميات الذهب والعملات الداخلة للبلاد، وما أصدره البنك من تعليماته لوحدات الجهاز المصرفي والمالي تتضمن تطبيق إجراءات عملية لمكافحة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى ما يقوم به ذلك العدد المحدود من البنوك الكوييتية ووزارة التجارة والصناعة في ظل وجود تشريع قانوني كويتي يمثل في القانون رقم 35 لسنة 2002 في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال ومن خلال اللجنة الوطنية لمكافحة عمليات غسيل الأموال.

وعليه فإن دولة الكويت تعد من أوائل الدول في الوطن العربي التي طبقت الآليات والتدابير البنكية لمكافحة غسيل الأموال، ويعود ذلك إلى الشفافية التي تتمتع بها الجهات المختصة في دولة الكويت، والتقييم الذي تم للتشريعات والنظم واللوائح المطبقة فيها على هذا الصعيد من قبل الهيئات والمؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي وجماعة العمل المالي إلى جانب الإجراءات والجهود التي اتخذتها الدولة للالتزام بالتوصيات والممارسات الدولية.

«التوجه نحو الخليج»

ولفت باقر إلى أن عصابات غسيل الأموال بدأت توجه نظرها نحو دول الخليج بعدما بدأ تضيق الخناق

لتقليل وتحجيم الأضرار التي يمكن أن نثار بها نتيجة هذه القضايا والازمات خاصة بعدما كشفت الأزمة المالية الحالية التي تحتاج العالم عن ثغرات واختلالات في بعض الأنظمة الاقتصادية كان لها تأثيرها على الكيانات الاقتصادية في معظم دول العالم وأثرت على أسواقها ومداخلها ونموها.

وأشار باقر بالدور الرائد والمهم لبنك الكويت المركزي من تنظيم ندوات ولقاءات وقيامه بالمشاركة في كل الفعاليات المحلية والدولية التي تعنى بمكافحة غسيل الأموال وذلك في إطار الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المالية وتعزيز أدوات تتبعها والحيلولة دون وقوعها من خلال تدريب وتوعية منتسبي الجهات المعنية بمكافحة الجريمة المالية في الكويت وإطلاعهم على آخر المستجدات وتعزيز مفهوم التحري والاستقصاء المالي في دولة الكويت.

«ظاهرة محدودة جداً»

وأشار باقر إلى أن: ظاهرة عمليات غسيل الأموال في دولة الكويت محدودة جداً وتكاد تكون في الحدود الطبيعية، وإن ذلك يرجع في المقام الأول إلى ما تقوم به الدولة على المستوى الوطني من تسخير لجميع إمكاناتها لمكافحة الفساد وتجسيد مبدأ سيادة القانون والشفافية والالتزام بالاتفاقيات الدولية، فقوانين الجزاء الوطنية تحظر الفساد بجميع صورته وتجرمه وتعاقب عليه، كما أن دولة الكويت أصدرت القانون رقم (35) لسنة 2002 بشأن مكافحة غسيل الأموال، إضافة إلى إصدار العديد من القرارات الوزارية في هذا السياق كالقرار رقم 252 لسنة 2002 وقرار رقم 204 لسنة 2004 ورقم 313 لسنة 2004 وتم تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال لهذا الغرض.

وتابع: وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى الاستمرارية في إخضاع عملية جمع الأموال للأعمال الخيرية في دولة الكويت للترخيص المسبق من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إضافة إلى أن سوق الكويت للأوراق المالية قد أصدر تعليماته للوسطاء والشركات المدبرة لمحافظة الغير وغرفة المقاصة بتبني الدقة والحذر اللازمين للحد

كتب جمال عبدالحكيم

وقال باقر: ويضاف إلى خطورة هذه المشكلة أنها أصبحت صناعة متكاملة يمارسها العديد من العصابات التي تمتلك امكانات واليات تتضمن كفاءات علمية وتقنية ومعلوماتية متخصصة اقتصادية ومحاسبية وقانونية بالإضافة إلى استغلالهم للتطورات التقنية في مجال الاتصالات الذي يسمح بإجراء التعاملات المالية والمعلوماتية في نوان معدودة خاصة مع التزايد المستمر في حجم التجارة الإلكترونية، فلقد أتاحت عمولة الخدمات المالية وتحرير التجارة العالمية المجال أمام تدفق كميات ضخمة من الأموال عبر مختلف دول العالم من خلال التحويلات النقدية التي ساعدت في الوقت نفسه على تزايد الجرائم المنظمة وتسهيل غسل الأموال وباتت تمثل تحدياً كبيراً لدول العالم، ما يتطلب المزيد من التكثيف والتطوير لجهود مكافحة هذه الجريمة. ومما يؤكد مدى تزايد واستشراف خطورة وتهديد هذه الظاهرة ما توضحه إحصائيات صندوق النقد الدولي من أن نسبة حجم عمليات غسيل الأموال أصبحت تفوق الخيال إذ تتراوح ما بين 2 إلى 5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

صناعة متكاملة

وأضاف: وأوضح من الضروري أن يكون لدينا جهاز تحري واستشعار لافرازات هذه القضايا والازمات